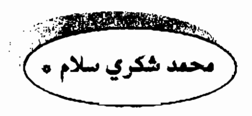




# هامشية المسألة الفلاحية

## قراءة سوسيولوجية نقدية



محمد شكري سلام *

يتحدد الإطار النظري للدراسة من الحقل المعرفي الخاص بعلم الاجتماع القروي كعلم ينقسم بدوره إلى حقول مختلفة تهتم بقضايا وموضوعات اجتماعية تهم المجتمع القروي يعاد تأسيسها في موضوعات سوسيولوجية منها: الصراعات والنزاعات الاجتماعية، النخب القروية، المقدس في المجتمع القروي، الإصلاح الزراعي...الخ. الدراسة تتجه بشكل خاص صوب المسألة الفلاحية L a question paysanne من خلال الاهتمام بالفلاح ليس من منطلق نظري محض يستثمر المسألة الفلاحية في رهانات إيديولوجية بل من منطلق سوسيولوجي يهدف إلى تحليل السياق الاجتماعي لتطور المجتمع القروي الفلاحي. تنطلق الدراسة من إعادة الاعتبار Révalorisation للمسألة الفلاحية، وتأسيس مقاربة سوسيولوجية فهمية متعددة الأدوات المفاهيمية والتقنيات المنهجية لمعرفة أكثر بواقع الفلاحين دون أحكام مسبقة قد تعلن نفسها أحكاما واقعية وموضوعية لأن المهم في البحث السوسيولوجي ليس هو استبعاد الإيديولوجيا بل التحديد الواعي والمعقلن للعلاقة القائمة بينها وبين العلم، فالإيديولوجيا ليست بنت العقل، وانتشارها لا يكون عن طريق الإقناع، بل عن طريق التعاطف. إنها تعبر دائما عن الهوى، الرغبة

---

* أستاذ باحث من مريرت.

والمصلحة وهي توظف كل الحقائق العلمية والمعتقدات الدينية والرموز الأسطورية لإقناع الآخرين(1)، لكنها لا تشتغل بعيدة عنه، فتحديد الإيديولوجيا لا يكون إلا بمقارنتها بالعلم، والعلم الديني منطقه الاستدلالي في محاولة الابتعاد عن الخطاب الإيديولوجي وإن كان يحمله باطنا وينتهي إلى تطبيقه في الممارسة الاجتماعية ما دام كل علم يرتبط بتحوير إيديولوجي لنتائجه لأنه "بجانب الإقصاء المتبادل بين العلم والإيديولوجيا فإن كلا منهما يساعد على تحديد الآخر وكأن تعريف العلم ذاته لا يتحدد إلا بتحديد ما هو إيديولوجي والعكس أيضا صحيح : العلم هو كل ما ليس إيديولوجيا، والإيديولوجيا هي كل ما ليس علميا"(2).

يتأسس الإطار النظري لدراستنا للمجتمع القروي الفلاحي على التفكير في المسألة الفلاحية ومحاولة تجاوز الخطابات المقاربة لهذه المسألة والتي حددت الفلاح بمرجعية سلبية. فما هي أهم الأحكام والتصورات والقيم التي حملتها الخطابات التي تناولت الفلاح سواء في الثقافة العربية-الإسلامية أو في الثقافة الغربية ؟

## صورة الفلاح في الثقافة العربية ـ الإسلامية.

لفظ الفلاح مصدر الفلح، وفلحت الأرض "شققتها للزراعة. وفلح الأرض للزراعة، يفلحها فلحا، إذ شقها للحرث والفلاح:الأكار، وإنما قيل له فلاح لأنه يفلح الأرض أي يشقها وحرفته الفلاحة، والفلاحة بالكسر: الحراثة، وفي حديث عمر:اتقوا الله في الفلاحين، يعني الزراعين الذين يفلحون الأرض أي يشقونها(3 ). إن هذه الدلالة الأولى لمفهوم الفلاح في اللسان العربي تخفي دلالة ثانية تحمل تصورا قدحيا للفلاح، فإذا كان عمر ينصح "باتقاء الله في الفلاحين" فمرد ذلك وجود ظلم اجتماعي لا حق بهم إذ يصنفون في مرتبة دنيا. وإذا كان الفلاح في نفس المصدر [ لسان العرب لابن منظور] يعني "الفوز بالجنة والنعيم" فإن الفلاح [بالتشديد على اللام] لا يفوز دائما بنعيم الموسم الفلاحي، بل قد يلحقه الكساد خاصة في مواسم الجفاف. إن الحكم القدحي على الفلاحين يتحول إلى نصح بالحذر منهم لأنهم مصدر مكر "فلح به تفليحا: مكر وقال غير الحق" والتفليح هو "المكر والاستهزاء"(4). إن الانتقال من الدلالة اللغوية الأولى المرتبطة بالفلاحة كحرث وزراعة وأكارة، إلى الدلالة الاجتماعية والقيمية الثانية المرتبطة بالفلاح كماكر ومتحايل وغير قائل للحق يكشف عن احتضان الثقافة العربية لحكم سلبي لمهنة الفلاحة وفئة الفلاحين وتصنيفهم في أسفل مراتب المجتمع، بل نجد ندرة في استعمال لفظة "فلاحة" في الكتب التراثية، فرغم قدمها في القاموس العربي، فهي كانت تعوض بألفاظ "الأكرة"، "أهل القرى" و"أهل الأرياف"، كما أن لفظة "فلاح" ولفظة "فلاحون" لم تظهرا إلا في القرن السابع الهجري (5))) أي بعد سبعة قرون على تأسيس الثقافة الإسلامية على مستوى النص القرآني، والحديث النبوي وتبلور

مـصادر فقهية للشروحات والاجتهادات انطلاقا من النص الديني الأول قرآنا وحديثا نبويا.

أما ابن خلدون فيقول في المقدمة "إن الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو، ولذلك لا تجد ينتحله أحد من أهل الحضر في الغالب، ولا من المترفين، ويختص منتحله بالمذلة". قال(ص)، وقد رأى السك ببعض دور الأنصار "ما دخلت هذه دار قوم إلا دخله الذل" وحمله البخاري على الاستكثار منه وترجم عليه :"باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو تجاوز الحد الذي أمر به". والسبب فيه والله أعلم ما يتبعها من المغرم المفضي إلى التحكم واليد العالية، فيكون الغارم ذليلا بائسا بما تتناوله أيدي القهر والاستطالة. قال (ص): لا تقوم الساعة حتى تعود الزكاة مغرما"، إشارة إلى الملك العضوض القاهر للناس الذي معه التسلط والجور ونسيان حقوق الله تعالى في المتمولات واعتبار الحقوق كلها مغرما للملوك والدول(6).

تتضمن "المقدمة"، كأهم مرجع من المراجع التاريخية العربية، نظرة تحقيرية للفلاح لأن الفلاحة مهنة ذل ولا يختص بها أهل المدينة والمترفين، وقد استند ابن خلدون لإضفاء مشروعية على حكمه القيمي – السلبي على مهنة الفلاحة بمشروعية دينية تمثلت في الحديث النبوي " ما دخلت هذه دار قوم إلا دخله الذل" والإشارة هنا إلى السكة [المحراث] التي رآها النبي بإحدى دور الأنصار. إن الحكم المتضمن في "مقدمة" ابن خلدون يتضمن ما يسميه د. محمد جسوس بالعائق التراثي كأحد العوائق التي تحول وتأسيس معرفة موضوعية بواقع الفلاح في المجتمعات العربية – الإسلامية، وذلك لأن المعرفة الخاصة بالمجتمع الفلاحي مستمدة من مصادر غير فلاحية، ومن مثقف مديني ينتمي لنخبة حضرية تدور في فلك سلطة مركزية وحضارة إسلامية كان قطبها هو المدينة، فالمجتمع الفلاحي لم ينتج المكتوب. تضاف إلى ذلك مسألة ثقافية مميزة للمجتمعات المغاربية وتتمثل في الثقافة الأمازيغية، مما يدل على أن تراث الفلاحين حتى الشفوي منه كان التعبير عنه بالأمازيغية(7). كما تتضمن "المقدمة" حكما واقعيا يعبر عن طبيعة العلاقة السياسية بين الحكم المركزي [الملك العضوض]، والفلاحين المتميزة بالقهر والاستطالة و"اليد العالية" مما يجعل من الزكاة غرامة، والجبايات والضرائب ضرورة مفروضة على الفلاحين يؤدونها من محاصيلهم الزراعية ومواشيهم.

من المراجع التراثية الأساسية التي يمكن الاستناد إليها في الثقافة العربية – الإسلامية لمعرفة التصورات المتضمنة في هذه الثقافة إزاء الفلاحين نذكر "الفتاوى الفقهية" من خلال إبداء الفقهاء لآرائهم في "النوازل" المتمثلة في أحداث جديدة قد تتميز بالشدة والقساوة، ولم يصدر فيها نص ديني واضح. إلا أن أغلب النوازل لا تشير إلى المكان والزمان وحتى تلك التي تضمنت فتاوى في مسائل الفلاحة من أكارة ومغارسة ومزارعة وحراثة طغى على نصوصها تصدير فقهي طويل، بينما

الفتوى الفقهية الخاصة بالشؤون الفلاحية تكون مقتضبة وثانوية. إن العنصر السائد في الخطاب الفقهي حول النوازل هو الإحالة على مرجعية عصر التدوين العربي والعودة إلى النص الديني وذكر سيرة الصحابة، إضافة إلى احتكام واضح للنص الديني المكتوب، بينما المجتمع الفلاحي احتكم إلى ثقافة شفوية (8) . إن النوازل والفتاوى الفقهية صادرة في أغلبها عن فقهاء يجسدون نموذج "المثقف التقليدي" حسب تعبير غرامشي وهو المثقف المرتبط بالسلطة المركزية، الذي تربى في الوسط المديني. ولهذا فالنوازل المستعصية في قضايا الفلاحة يقفز عليها بالعودة مكانا وزمانا إلى العصر الأول للثقافة الإسلامية عوض الالتصاق بالواقع الاجتماعي للفلاحين، ومن هنا يمكن فهم رفضهم لعقود الإجارة وشركة الخماس لأنها تنافي قواعد الفقه الإسلامية، دون فهم الشروط الاجتماعية التي تدفع بالخماس إلى قبول وضعه لضرورات اجتماعية واقتصادية قد تتجاوز ثبات الرؤية التي تميز الخطاب الفقهي.

يمكن للمتفحص في المصادر الدينية والتاريخية [ابن خلدون]، والفقهية[أدب النوازل] يمكن لمتفحصها أن يستنتج أن الثقافة العربية الإسلامية تضمنت أحكاما قيما وتصورات سلبية، بل وتحقيرية للفلاحين ولممارسة الفلاحة، وهي أحكام، قيم وتصورات مستمدة من المرجعية النصية الدينية من جهة أولى كما هي مستمدة من المرجعية السوسيو – تاريخية من جهة ثانية والمتمثلة في كون المدينة هي مركز الحضارة الإسلامية بينما كان الفلاحون مصدرا حلوبا لاستخلاص الجبايات وفئة تخضع للإذلال والقهر وتسلط "اليد العالية" وهذا ما يفسر هامشية المسألة الفلاحية في الثقافة العربية الإسلامية.

## صورة الفلاح في الثقافة الغربية.

يبدو أن دراسة كيفية تناول التراث الغربي للمسألة الفلاحية من خلال مرجعياته المكتوبة والشفوية، القديم منها والحديث، محكومة بنسبية نتائجها ومحدودية أفقها النظري لأن الثقافة الغربية متعددة المصادر والتخصصات وذات قنوات لسانية متنوعة أهمها الإنجليزية، الفرنسية والإسبانية. لكن يمكن على ضوء الوقائع التاريخية للأزمنة المعاصرة وما أنتجته من منظومات فكرية لها تخصصات معرفية أن نثبت وجود نظريتين أساسيتين وجهتا الأبحاث في العلوم الاجتماعية كما شكلتا الإطار المرجعي أو البيئة الإيديولوجية لأنظمة سياسية سواء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أو طيلة القرن العشرين، وهما النظرية الليبرالية والنظرية الماركسية، فما هي صورة الفلاح الحاضرة في كل نظرية من النظريتين؟

*** النظرية الليبرالية.**

تعتبر النظرية الليبرالية سابقة للنظرية الماركسية من حيث التأسيس والنشأة بل إن النظرية الثانية بلورت مفاهيمها وأطرها النظرية انطلاقا من النتائج التي

تضمنتها تحليلات النظرية الأولى، وهذا يظهر بصورة واضحة في علاقة كارل ماركس بدافيد ريكاردو حيث أسس نظريته في تحليل الاقتصاد الرأسمالي انطلاقا من المصنع الإنجليزي، من خلال قراءته لريكاردو في مرحلة أولى ونقده إياه في مرحلة ثانية بإبراز أن "فائض القيمة" يحصل في دائرة الإنتاج، وفي العلاقات الاجتماعية للرأسمال والعمل المأجور، لا في دائرة التوزيع وتسويق المنتوج حين يتحول إلى بضاعة. إن النظرية الليبرالية تستمد أصولها من مواكبتها للتطور الذي عرفته البرجوازية حيث أنها لم تحقق ثورة صناعية فقط، بل حققت ثورة زراعية موطنها الأصلي هولندا في القرنين 16 و17 كبلد كان يعرف كثافة سكانية. وهذه الثورة الزراعية ستنتقل إلى بلد عرف كثافة سكانية منخفضة في القرنين السابع عشر والثامن عشر هو إنجلترا. إلا أن الشكل المتطور للنظرية الليبرالية في المجال الاقتصادي هو الذي يحضر في نظرية روستوف Rostow حول المراحل الخمس للنمو الاقتصادي(9) الذي لا يقتصر على القطاع الصناعي، بل للقطاع الفلاحي فيه دور أساسي، فروستوف يجعل من الموارد الغذائية قاعدة اقتصادية في مرحلة الانتقال الممهدة لمرحلة الإقلاع الاقتصادي(10)، لهذا فعلى الفلاحة أن توجه نحو تحقيق حاجيات تسويقية وأيضا إنتاج رساميل تنمي القطاع "العصري" في الاقتصاد وهو القطاع الصناعي(11). إن نظرية روستوف تجعل القطاع الفلاحي مرتبطا بالقطاع الصناعي، بل إن تطويره يعتبر تصنيعا له وعصرنة لأدواته ووسائله، حتى يكون قطاعا تمويليا للنمو الاقتصادي، لأن التجربة التاريخية للبلدان الأوربية كما سلفت الإشارة أظهرت أن الزراعة "شكلت العمود الفقري للثورة الصناعية" كما يؤكد بول بايروك(12).

لا نعثر ضمن هذه النظرية الليبرالية الماكرو - اقتصادية على حضور للفلاح أو اهتمام بفئة الفلاحين، فالنمو الاقتصادي يتخذ تحديث الفلاحة وسيلة لتحقيق النموذج الليبرالي في التقدم. وهذا النموذج الذي يعود إلى روستوف هو الذي تمكن من الهيمنة في خطاب نظرية الاقتصاد العالمي، وهو الذي حاولت المنظمات الدولية خاصة "صندوق النقد الدولي" و"البنك العالمي للإنماء والتعمير" تطبيقه. لكن الاتجاه المهيمن لدى هذه المؤسسة الثانية هو اتجاه سياسي ضمني حاول الاهتمام بالعالم القروي من خلال تطبيق الإصلاح العقاري، ومساعدة دول كثيرة لإنجاز مشاريع استثمارية في القطاع الفلاحي كحالة المغرب. لم تهتم النظرية الليبرالية بالفلاحة إلا من منظور اقتصادي يتوخى تحقيق المردودية والرفع من الإنتاج، وفي هذا الاهتمام تغيب المسألة الفلاحية في بعدها السوسيولوجي المتمثل في معرفة الحقل الاجتماعي الذي هو موضوع للتحديث لتحقيق النمو الاقتصادي: حقل يتشكل من فئات وطبقات لها ثقافة تاريخية بقيم وتمثلات رمزية قد لا تستسيغ خطط التحديث والعصرنة المطبقة على القطاع الفلاحي لأن الفلاح

يمارس عمله داخل مجال رمزي وفي توافق بين مجال إيكولوجي ومجال اجتماعي [ الإطار السوسيو- مجالي].

أغفلت النظرية الليبرالية الإطار السوسيو-مجالي الذي ستطبق فيه خطاطتها الاقتصادية لأنها اختزلت النمو الاقتصادي في مجرد تطبيق مادي لأساليب تقنية علما أن التكنولوجيا هي منتوج نسق غربي مما يجعل الفلاح يتعامل مع منتوج غريب عنه كما يجعل الاقتصاد الوطني لبلد متخلف مرتبطا بمعرفة واستيعاب تكنولوجيا نسق اقتصادي غربي(13). التحديث لا يمكن أن يرتبط بالأشياء المادية فقط من خلال تحقيق نمو اقتصادي وتراكم للرأسمال، بل هو تحديث يجب أن يهتم بالكائنات البشرية وهنا يكمن الخطأ النظري لـ"حكمة تحديث" التي أخذت بها دول العالم الثالث كما يثبت أحد الباحثين السوسيولوجيين المغاربة(14)، فالمنطق الذي وجه النظرية الليبرالية هو ترسيخ تقابل ضدي بين "الحديث" و"التقليدي" وإخراج القطاع الفلاحي كقطاع "تقليدي من دائرة "التخلف" ليصبح قطاعا "حديثا" شبيها بالقطاع الصناعي. وفي ذلك عدم معرفة بوتيرة التغير المميز للمجتمعات القروية ومطابقة عمياء بين التحديث الصناعي الذي يتحقق بتغيير تقني سريع والتحديث الزراعي الذي لا يتحقق بتكيف سريع للفلاح مع الأساليب التقنية الحديثة من خلال إدماجها في النسق الثقافي "التقليدي" للمجتمع القروي. هنا تبدو مساهمة الأنتروبولوجيا ذات مشروعية كبيرة لأنها ساهمت – كما يقول جورج بلانديه – في وضع أسس مستقبلية لدراسة المجتمعات التي تتغير وفق "سرعات" مختلفة(15)

تتخذ النظرية الليبرالية الفلاح في إطار عملية التحديث كوسيلة بشرية لتطبيق الخطط التنموية لتمكين الأرض من الإنتاج المتزايد وضمان مردودية مرتفعة. ولذلك تتمحور سيرورة التنمية حول البعد الاقتصادي وحده، ويتم إغفال أبعاد أخرى أساسية في عملية التنمية. يظهر عزيز بلال دور العوامل الثقافية السياسية والإيديولوجية في سيرورة التنمية وينتقد النظرية التنموية التي تختزل التنمية في البعد التقني فيسميها بالإيديولوجيات التنمويةIdéologie développementiste كإيديولوجيا تقصي باقي عناصر المشروع التنموي وتختزل الممارسة الاجتماعية في مجرد ممارسة تقنية(16). النظرية الليبرالية إذن تتضمن في مرجعيتها النظرية كما في مجالها التطبيقي نزعة أداتية، تحول الفلاح إلى "تكرة" وعنصرا يؤدي وظيفة السخرة لتحقيق نمو مرتفع لاقتصاد عالمي لا يشكل الاقتصاد الوطني سوى حلقة صغيرة وذيلية ضمن حلقاته.

*** النظرة الماركسية.**

تمكنت النظرية الماركسية انطلاقا من تحليل نمط الإنتاج الرأسمالي في تشكيلته الاجتماعية من المساهمة في تشريح ماكرو-اقتصادي لآليات الرأسمالية وهي كنظرية تموقع البرجوازية والبروليتاريا كطبقتين أساسيتين متصارعتين في المجتمع الرأسمالي، فعينة التحليل بالنسبة لكارل ماركس هي "المصنع الإنجليزي"

لكن التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية لا تتضمن هاتين الطبقتين فقط، بل هناك طبقات أخرى قد تتوزع إلى فئات اجتماعية.

يرى أحد كبار الفلاسفة الماركسيين الذين اقترحوا قراءة جديدة لكتاب "الرأسمال" أن ماركس لم يقدم نظرية لنمط إنتاج رأسمالي خالص إذ لا يوجد هذا النمط بشكل خالص دون استمرار رواسب أنماط إنتاج أخرى بداخله، فالنموذج الإنجليزي الذي درسه ماركس لم يكن إذن نموذجا رأسماليا خالصا (17). يكشف ماركس عن أثر التطور الرأسمالي على القطاع الفلاحي، فيبين أن التصنيع أدخل الآلة إلى العمل الفلاحي، فأدى إلى تعويض الإنسان بالآلة في أمريكا الشمالية وإلى إفراغ كلي للبوادي الإنجليزية من ساكنتها، فتحول الفلاح إلى أجير، وهكذا "حل التطبيق التقني للعلم محل الاستغلال الأكثر رتابة ولا عقلانية، وقطع نمط الإنتاج الرأسمالي بشكل نهائي الصلة التي كانت تربط بين الفلاحة والمصنع منذ طفولتهما لكنه خلق في نفس الوقت الشروط المادية لتركيب جديد وأكثر تطورا، أي اتحاد الفلاحة والصناعة على قاعدة التطور الحاصل في كل منهما في فترة انفصالهما الكلي (...) في المقابل فكل تقدم في الفلاحة الرأسمالية هو تقدم ليس فقط في فن استغلال العامل، بل أيضا في فن استنزاف الأرض فكل تقدم في فن الرفع من خصوبتها لفترة محددة، هو تقدم في استنزاف الموارد الدائمة لخصوبتها (...) لا يطور إذن الإنتاج الرأسمالي التقنية وسيرورة الإنتاج الاجتماعي إلا باستنزافه في نفس الوقت للمصدرين اللذان منهما تنبع كل ثروة : الأرض والعامل"(18).

يتحول الفلاح إلى عامل أجير في السياق التطوري لنمط الإنتاج الرأسمالي وتتحول فئة الفلاحين إلى بروليتاريا زراعية تحت ضغط ضرورة تاريخية لمنطق "تقدمي" له وجهان : وجه إيجابي يتمثل في إدخال التقنية إلى القطاع الفلاحي والرفع من إنتاجية الأرض وخصوبتها ووجه سلبي يتمثل في هجرة الفلاحين لقراهم، وتحولهم إلى عمال بمصانع المدن على الخصوص، أما الذين فضلوا البقاء للعمل في الفلاحة فهم فقراء ليسوا عبيدا ولا أحرارا"(19) . أين تتموقع فئة الفلاحين ضمن النظرية الماركسية وما هو المستقبل الذي رسمه ماركس لها ؟ في تحليله للأوضاع السياسية في فرنسا سنوات 1848 ، 1849 ، 1850 أظهر أن العائلات المكونة من الفلاحين والتي تعيش في ظروف اقتصادية تفصلها عن باقي الطبقات الاجتماعية، تشكل هي أيضا طبقة قائمة بذاتها لكونها طبقة لا تحمل وعيا طبقيا وعاجزة عن تشكيل تنظيمها السياسي، لهذا ستبقى غير قادرة على الدفاع عن مصالحها الطبقية(20)، وهي بذلك [كطبقة] رغم ما تعرفه من استغلال اقتصادي فإنها تشكل عائقا أمام الثورة التي ستحققها البروليتاريا. إنها الطبقة الرابعة بعد البرجوازية، البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة. لكنها محكوم عليها بأن تنحل في البروليتاريا. لهذا فإن ماركس- سنوات بعد ذلك - وفي آخر فقرات "الرأسمال" يحرر مشروع مخطوط حول "الطبقات" لم يتمكن من استكماله، في نصه الأخير

حول الطبقات في المجتمع الرأسمالي يغيير تصنيفه الطبقي السابق معتبرا المأجورين الرأسماليين والملاك العقاريين الطبقات الثلاث الأساسية في نمط الإنتاج الرأسمالي(21) ، ليؤكد أن التقسيم الطبقي لا يظهر بشكل خالص حتى في إنجلترا البلد "الذي عرف التقسيم الاقتصادي للمجتمع الحديث بشكل أكثر تطورا"(22)) .

لم تحظ طبقة الفلاحين في تحليلات كارل ماركس بإطار نظري واضح فهي ذات وزن سياسي كبير لأن ظروفها الاقتصادية القاسية بفرنسا في منتصف القرن التاسع عشر تدفعها إلى التعجيل بتطور سياسي "تقدمي"، لكنها ليست طبقة بالمعنى الاقتصادي لأنها لا تعي مصالحها الموضوعية ولا تتميز بالتجانس، وهذا ما يجعلها ذيلية وملحقة بالبروليتاريا. نستنتج أن تصور مؤسس الماركسية موضع هو أيضا الفلاحين كأداة في سيرورة التطور الرأسمالي تمهيدا للانتقال نحو الاشتراكية، وهم ليسوا سوى طبقة تؤدي وظيفة "السخرة السياسية" لإنجاز التحول نحو الاشتراكية وتحول "جماهير الفلاحين" إلى بروليتاريا نتيجة سيرورة تقدمية لتطور موضوعي في قوى الإنتاج في المجتمع الرأسمالي.

ستجد النظرية الماركسية تحققها في إطار الدولة مع الثورة البلشفية في أكتوبر 1917، وسينقل لينين التصور النظري الذي صاغه ماركس حول الفلاحين إلى الممارسة السياسية حيث ستكون الطبقة الفلاحية مجرد طبقة تعضد البروليتاريا لترسيخ الاشتراكية ودحر "القوى البيضاء" المتمثلة في التكتل الاقتصادي – السياسي – العسكري للبرجوازية الروسية. توخت سياسة لينين نزع الأراضي للفلاحين بنهج مبدأ التأميم الشامل وتحويلها إلى "كولخوزات"، إلا أن تشبث الفلاحين بأرضهم [وهي المجال الرمزي والثقافي الذي يربطهم بالعالم] شكل في تصور لينين عائقا أمام إنجاز الثورة الاشتراكية، فكان عليه أن يطبق "السياسة الاقتصادية الجديدة" التي تفسح مجالا ضيقا للفلاحين للتملك الفردي للأراضي. أدرك لينين تأخر القطاع الفلاحي بروسيا وركز على ضرورة معرفة المعطيات الأساسية حتى يمكن معرفة طبيعة العلاقات الفلاحية :"فقط حين نحدد طبيعة الطبقات واتجاه النمو، يمكن آنذاك الاهتمام بمسائل خاصة كسرعة النمو أو تحول ما في الاتجاه العام"(23) ، إن الهدف هنا هو تحديد طبيعة الطبقات المتصارعة، وهل انقسمت طبقة الفلاحين إلى برجوازية وبروليتاريا، وليس تطوير قطاع الفلاحة، فمسألة النمو في القطاع الفلاحي تمت موضعتها في سياق سياسي هو إمكانية تحويل الفلاحين إلى طبقة سياسية تعضد البروليتاريا في إنجاز "الثورة الاشتراكية". لهذا لم يختلف لينين اختلافا كبيرا عن ماركس، بل هو يؤكد نتيجة تحليلية بإبراز أن الرأسمالية قلصت من أعداد الفلاحين بفعل ظهور الآلة التي دفعت بهم إلى المدن ليتحولوا إلى عمال مبينا أن "التاريخ لم يدحض قانون ماركس حول الفلاحة فيما يخص البلدان الرأسمالية الحالية، بل هو بالعكس أكده"(24).

يمثل تحليل لينين "لتطور الرأسمالية في روسيا" بشكل عام، وتطور الفلاحة الروسية بشكل خاص الإثبات النظري والسياسي لتحليل ماركس للمسألة الفلاحية فبالرغم من دقة تحليله والذي يعد مكملا لتحليل كاوتسكي للمسألة الزراعية(25) فهو لا يجعل الفلاحين طبقة أساسية في مشروع "الثورة الاشتراكية" بل أداة لتحقيق نمو الرأسمالية، فنمو الفلاحة يعني تحديثها، والتحديث هو التصنيع [النمو= التحديث = التصنيع]. بهذا المعنى تكون طبقة الفلاحين ملحقة بالبروليتاريا وبالبرجوازية وتذوب فيهما، فيغيب التحديد النظري الواضح للتحليل الماركسي- اللينيني للمسألة الفلاحية. يلاحظ أحد الباحثين الفرنسيين المهتمين بقضايا المغرب العربي في تحليل دقيق لوضعية "الفلاحين بين الخطاب والممارسة" أن الأحزاب الشيوعية تعاملت مع الفلاحين بعدم ثقة من مؤتمر باكو سنة 1920 حتى حرب الجزائر(26)، مدعما رأيه بالأطروحة التي تعتبر الماركسيين أعادوا إنتاج الوهم العلموي بأهمية التقنية والتحديث انطلاقا من إيمان غير مبرر بالنخبوية الثورية للطبقة العاملة(27) .

بالنسبة للنموذج الصيني ضمن النماذج المنتمية للنظرية الماركسية وتحقيق الاشتراكية فهو يظهر نموذجا متفردا في معالجته للمسألة الفلاحية كمعالجة لا تتصور تحقيق التغير السياسي في بلد أغلبيته من الفلاحين دون الاستناد عليهم كقاعدة أساسية. لهذا فالقاعدة الاجتماعية الطبقية "للمسيرة الطويلة" التي قادها ماوتسي تونغ تتشكل من الفلاحين الذين قاموا بثورات في القرن التاسع عشر لكنها أحبطت. اعتمد الشيوعيون الصينيون على الفلاحين دون أن يتحول الحزب الشيوعي الصيني إلى حزب فلاحي في سياسته في المجال الفلاحي رغم أن غالبية أعضائه فلاحون، بل أنه طبق إصلاحا زراعيا ليبراليا في الشمال الغربي للصين كما دافع الشيوعيون على الفلاحين الأغنياء(28). تمت تعبئة الفلاحين المتوسطين "الأحرار" كما يستنتج الأنثروبولوجي إيريك وولف بمناطق هامشية رغم أنهم محافظون وتقليديون، وسبب الالتقاء بين فئات فلاحية وسطى ونخبة هامشية شيوعية هو تضرر الأولى من تقلبات الاقتصاد التجاري كعامل اقتصادي، وعودة أبنائهم المتعلمين في المدينة بثقافة سياسية حاملة لقيم السخط والتمرد والمعارضة يتأثر بها الآباء المشكلون للفئة الوسطى من الفلاحين(29) . إنه عامل ثقافي ساهم في تظافر مع العامل الاقتصادي في تحول هذه الفئة إلى قاعدة سوسيو-طبقية "الثورة الاشتراكية" التي خططت لها نخبة سياسية بزعامة ماوتسي تونغ.

أظهر الخطاب السياسي للدولة الاشتراكية بالصين - الخطاب الماوي أساسا - اهتماما واضحا بالمسألة الفلاحية أكثر من الخطاب الماركسي - اللينيني رغم أنه يجسد استمرارا له، كما حاول في ممارسته السياسية أن يجد موقعا للفلاحين بمحاولة تطبيق هدفين متناقضين : ثورة زراعية وإصلاح ليبرالي. لكن محاولة الدولة لن تتحقق، فابتداء من سنة 1976 سيتم الحد من مبادرات الفلاحين في تسيير الأراضي واستغلالها، وسيظهر اتجاه إداري مركزي يراقب الفلاحين ويقنن المسألة

الفلاحية بعيدا عن المنتجين. السياسة الفلاحية الجديدة للدولة الصينية أصبحت تركز على تسريع سيرورة "التحديث" وتنمية عملية الإنتاج وذلك بإخضاع الفلاحين لمراقبة أطر مركزية وموظفين محليين (30). تغيرت أهداف السياسة الاقتصادية من التركيز على ثلاثية الفلاحة، الصناعة الخفيفة وأخيرا الصناعة الثقيلة، إلى تركيز أحادي على "وتيرة النمو الاقتصادي" وإعطاء الأولوية لتراكم الرأسمال وتطوير قوى الإنتاج. هكذا تم تبني التركيز الأحادي البعد على الصناعة على حساب الفلاحة وتأكيد التصور الإنتاجوي لستالين "الوتائر هي المحددة لكل شيء" فكان الابتعاد عن الأهداف المحددة منذ 1956 (31).

رغم البدايات التأسيسية ذات المظاهر الإيجابية للتجربة الصينية في معالجة المسألة الفلاحية خطابا وممارسة في برامج "الثورة الزراعية" كما في أشكال تطبيقها العملي، ورغم ما يميز الإيديولوجيا الماوية عن الإيديولوجيا الماركسية – اللينينية من استقلال نسبي عنها رغم أن علاقتها بها هي علاقة الخاص بالعام، فإنها تجربة انتهت إلى ترسيخ نموذج "التحديث" المرتكز على تسريع وتيرة النمو، مع تسيير إداري للاستغلاليات الزراعية أنتج بيوقراطية مركزية ذات نفوذ كبير. وهكذا دعمت التجربة الصينية التصور الأداتي اتجاه الفلاحين الذي صاغه ماركس وطوره لينين في تأسيسه للدولة السوفييتية، مع فارق واضح يتمثل في استمرار حضور الطبقات الفلاحية في الخطاب السياسي الرسمي وغيابها في ممارسة الدولة لإصلاحات في القطاع الفلاحي هدفها تطوير الرأسمال النقدي بصورة أحادية مما ينتج عنه إغفال الرأسمال البشري وتهميش الفلاحين.

يعتبر تحليل غرامشي للمجتمع الإيطالي تحليلا له تفرده ضمن التحليلات الخاصة بالنظرية الماركسية، فقد انطلق في تفكيره من مرجعية سياسية تهدف إلى تغيير المجتمع الرأسمالي بإنجاز "الإصلاح الثقافي والأخلاقي" لبناء كتلة تاريخية مكوناتها الأساسية هي : المثقفون العضويون، العمال والفلاحون. الخاصية الأساسية للمجتمع الإيطالي هو أنه مجتمع فلاحي متخلف في جنوبه وصناعي متقدم في شماله. وقد تناول غرامشي هذه الثنائية الجغرافية، الاقتصادية والثقافية المقسمة لهذا المجتمع في مقال أساسي حول المسألة الجنوبية La question méridionale عنوانه "قضايا حول المسألة الجنوبية" سنة 1926 عرف فيه المجتمع الجنوبي بأنه "كتلة كبيرة متكونة من ثلاثة شرائح اجتماعية: جماهير واسعة من الفلاحين غير مكتملة الشكل ومتفككة، مثقفو البرجوازية القروية الصغيرة والمتوسطة، ثم كبار المالكين للأرض والمثقفون الكبار"(32). الفئة الأولى هي موضوع الاستغلال من طرف الإقطاعيين والفئة الثانية رغم أصولها القروية فهي تخجل من التخصص في النشاط الفلاحي ولذلك ورث المثقفون عن هذه الطبقة احتقارا كبيرا للعمل الفلاحي وهذا هو حال رجل الكنيسة بالجنوب الإيطالي كنموذج "المثقف التقليدي" الذي نجد نظيرا له في الشمال الذي لا يتقيد بالطقوس الدينية فقط بل يهتم بتوسيع أملاكه

العقارية وهو صلة الوصل بين كبار الملاكين والفئـات الفلاحيـة. لذلـك يسـتنتج غرامشي أن المثقفين بالجنوب يشكلون "الشريحة الاجتماعية الأكثر أهمية في الحيـاة الوطنية لإيطاليا. إذ يكفي التفكير في كون أكثر من ثلاثة أخماس بيروقراطية الدولـة مكونة من الجنوبيين حتى نقتنع بذلك"(33). يكمن التجديد النظري في فكر غرامشـي ضمن النظرية الماركسية في تحليله للمسألة الفلاحية المتموضعة جغرافيا واجتماعيا في الجنوب في إسناده دورا أساسيا للمثقفين. لكـن هـذا الـدور لا ينفصـل عـن المرجعية السياسية للنظرية الماركسية المتمحورة حول إشكالية "السـلطة" كمـا لا ينفصل عن فلسفة للتاريخ ذات مرجعية "تقدمية" في اتجاه تطويـر قـوى الإنتـاج والتحكم في الطبيعة وهو ما يعني بالضرورة تطبيق التحديـث كتصنيـع للفلاحـة بالجنوب كغاية ستتحقق من خلال المثقفين.

تناولت النظرية الماركسية الفلاحين باعتبارهم طبقة غـير متجانسـة لـها وظيفة كوكبية وذيلية مقتصرة على دعم الوظيفة السياسية للطبقة العاملة من أجـل التغيير. وإذا كان الخطاب الماوي والخطاب الغرامشي يتميزان من حيث المقاربـة النظرية للمسألة الفلاحية ضمن النظرية الماركسية، فإنهما معـا لا يخرجـان عـن مرجعية المنظومة الماركسية التي انتهت على مستوى التطبيق إلى تهميش الفئـات الفلاحية. يعرض "إريك وولف" لأهم الثورات الفلاحية في القرن العشرين من خلال أهم نماذجها المكسيك، روسيا، الصين، الفيتنام، الجزائر وكوبا فيستنتج في خلاصـة تحليله الأنثروبولوجي العميق إلى أنها كثورات لم تكن مجرد رد فعل على مشـاكل محلية، بل كانت استجابات محلية للتصدعات الكبرى الناتجة عن انقـلاب أوضـاع المجتمع نفسه، فباتساع مجال السوق واقتلاع الفلاحين من جذورهـم الاجتماعيـة ضعفت السلطة السياسية، مما يقوي حظوظ ظهور زعيم جديد يحمل مشعل القضيـة الفلاحية، وما إن تضع الحرب أوزارها، ويتغير الجهاز الحاكم، حتـى تبـدأ بنيـة سياسية جديدة في التشكل(34). إنه ميكانيزم إعادة إنتاج السلطة السياسية وإن اختلفـت الزعامات، لكن الخاسر الأكبر في الدورة التاريخية الطويلة التي بدأت منـذ القـرن التاسع عشر واستمرت طيلة القرن العشرين هم الفلاحون، بناة "الثورة" وضحاياهـا في نفس الوقت. كان الدور الاجتماعي للفلاحين في النظرية الماركسية دورا ثانويـا إذ يتعين إقصاؤهم لتستقيم ثنائية البرجوازية / البروليتاريا على مسـتوى التحليـل النظري المجرد، وليمهد الطريق على المستوى السياسي "لانتصار" الطبقـة الثانيـة على الطبقة الأولى. أما حضور طبقة أخرى من المستغلين [ بفتح الغين] وأخـرى من المستغلين [بكسر الغين] في المجال القروي فهو مزعج على مستوى التحليـل النظري وعائق على مستوى تحقيق "الثورة". لهذا ورثت كتابات ماركسية التصـور الأداتي للفلاحين الذي صاغه ماركس ولينين مؤكدة أن "الفلاحيـن فـي المجتمـع الرأسمالي هم طبقة وسطية، غير أساسية وموجودة في جميع البلدان تقريبا، وهـي تنحل بتأثير العلاقات الرأسمالية فارزة البرجوازية الريفيـة والبروليتاريـا الريفيـة

(...) البرجوازية الصغيرة تنقسم إلى قسمين هما البرجوازية المدينية والفلاحون والفلاحون ينقسمون بدورهم إلى فلاحين أغنياء ومتوسطين وفقراء الخ..."(35) . بين إثبات أن الفلاحين ينحلون كطبقة ليتوزعوا بين البرجوازية والبروليتاريا وبين تصنيفهم أحيانا ضمن البرجوازية الصغيرة تترسخ الصورة الغامضة للفلاح في النظرية الماركسية، كما يتأكد التعامل معه كأداة لإنجاح "ثورة" العمال لا "ثورة" الفلاحين.

إن الخاصية الأساسية المشتركة بين النظريتين الليبرالية والماركسية هي حضور تصور أداتي للمسألة الفلاحية، إذ تمت مقاربة القطاع الفلاحي مقاربة اقتصادية اختزلت سيرورته التنموية في عملية التصنيع السريع المتمثل في الاعتماد على المكننة الزراعية بإدخال آلات جديدة، بينما غابت المقاربة التنموية الشمولية التي تتناول المسألة الفلاحية في كل أبعادها الاقتصادية، الثقافية والسياسية، بتأسيس تنمية مندمجة تحقق تفاعل المجتمع القروي الفلاحي مع باقي أنساق المجتمع. رغم التباين الإيديولوجي بين المرجعية الليبرالية والمرجعية الماركسية، فإنهما تتفقان في تحديد غاية أساسية وهي : وتيرة النمو الاقتصادي Rythme de la croissance économique وهذه غاية كانت العنصر المهيمن في الخطاب كما في الممارسة المرتبطتين عضويا ووظيفيا بالنظرتين الليبرالية والماركسية. صورة الفلاح في النظرية الأولى هي صورة إنسان "مميكن" عليه أن يرفع من الإنتاجية الزراعية والحيوانية، ويطبق توجيهات العقل التقني الحديث لتحقيق تراكم للرأسمال المندمج رغما عنه في رأسمال دولي أكبر، وهذه هي صورة الفلاح في النظرية الاشتراكية للماركسية التي تؤكد في ممارستها من خلال جهاز الدولة نفس الصورة، وإن كانت على مستوى الخطاب تتميز عن النظرية الليبرالية بإثبات أن الفلاحين ينقسمون إلى مستغلين ومستغلين، مما يؤدي على مستوى التحليل النظري إلى إدماج من يمارس عليهم الاستغلال في طبقة البروليتاريا ومن يمارسون الاستغلال في طبقة البرجوازية [الرأسمالية الزراعية]، وهذا يحمل دلالة على مستوى الممارسة السياسية هي "ذوبان" المصالح الخاصة للفلاحين والمتميزة عن باقي المصالح الموضوعية لطبقات اجتماعية أخرى، في الإطار الخاص بالبروليتاريا أو البرجوازية كإطار للصراع سينتهي نظريا بتحقق "الاشتراكية" بينما في الممارسة كانت الدولة ترسخ إطارا اقتصاديا وسياسيا للرأسمالية.

## الهوامش :

1) — محمد سبيلا ، الإيديولوجيا، نحو نظرة تكاملية. المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1992 ص.ص.121-122.

2) — نفس المرجع، ص. 198.

3) — ابن منظور ، لسان العرب، المجلد الثاني، دار صادر، بيروت، ص. 548.

4) — نفس المرجع، ص. 549.

5) — محمد عبد الغني حسن ، الفلاح في الأدب العربي، دار القلم، القاهرة، 1965 ، ص. 13.

6) — ابن خلدون، المقدمة، الجزء 2، الطبعة 3، دار النهضة للطباعة والنشـــر، الفجالـــة، القـــاهرة، محـــرم 1401هـــ تحقيق د.علـــي عبد الواحد وافي، ص.ص. 926 – 927.

7) — د. محمد جسوس، محاضرات السلك الثالث السنة الجامعية 1986 / 1987، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

8) — عبد اللطيف حباشي،" حول صورة الفلاح في الثقافة العربية – الإسلامية – أدب النـــوازل نموذجـــا -: مجلة "أمل"، عدد 9 ، 1997 ، ص.ص. 61 – 82.

9) — بول بايروك، مأزق العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت، 1973 ، ص.ص. 26 – 27.

10) – W.W. Rostow, Les étapes de la croissance économique. Ed. Du seuil. Paris, 1963, p.40.

11) – Ibid , p.44.

12) — بول بايروك، مرجع مذكور، ص. 33.

13) – Farid Kannane, « Science, technologie et développement rural » Alasas, N°49 – 1983, pp.26 – 29.

14) — محمد شقرون، مفهوم التحديث واستعمالاته في سوسيولوجيـــا المجتمعات النامية، مجلة الوحدة / العـــدد 85 ، 1991 ، ص.ص. 9 – 14.

15) – Georges Balandiers, Sens et puissance, 2.ed. P.U.F. 1981 ? PP.144 – 145.

16) – Aziz Belal, Developpement et facteurs non économiques. SMER , Rabat , 1980 , pp.81-100.

17) – Louis Althusser, Lire le capital, tome 2 / 2. Ed Maspero , Paris, 1980, pp.75-76.

18) – Karl Marx, Le capital, Livre1, ed. Sociales, Paris 1977, pp. 359 – 361.

19) – Ibid, p.487.

20) – K. marx, Le dix huit brumaire de Louis Bonaparte, Ed, Sociales, Paris, p. 126.

21) – K. Marx, Le capital, Livre3 , p. 796.

22) – Ibid , p.796.

23) – Lénine, Laquestion agraire en Russie à la fin du 19è siècle. Ed. Du progrès. T.15, p.134.

24) – Lénine, Le capitalisme dans l'agriculture.Ed. du progrés, Mouscou Complétes.T.4 p.111.

25) – Cf, Thami El Khayari Agriculture au Maroc. Ed, Okad, Rabat, 1987, pp.434 – 451.

26) – Bruno Etienne, La paysannerie entre le discours et la pratique, in les problèmes agraires au Maghreb, Annuaire de l'Afrique du Nord. C.R.E.S.M. 1975. PP. 3 – 4.

27) - Ibid, p.3.

28) — إريك وولف، الحروب الفلاحية في القرن العشرين، ترجمة أكرم الرافعي، دار الحقيقة، بيروت، 1977، ص.ص. 150 – 156.

29) — نفس المرجع، ص.ص. 283 – 284.

30) – Charles Bettelheim, Questions sur la Chine après la mort de Mao Tsé-Toung, Ed Maspero, Paris, 1978, pp.28 – 29.

31) – Ibid, pp. 58 – 64.

32) – Gramsci, Gramsi dans le texte. Ed, sociales, Paris, 1977, p.133.

33) – Ibid, p. 114.

34) — إيريك وولف، مرجع مذكور، ص. 287.

35) — فلاديسلاف كيلله وماتفني كوفالسون، المادية التاريخية : دراسة في نظرية المجتمع الماركسية، ترجمـــة إلياس شاهين، ط.2 ، دار التقدم، موسكو ، ص. 175.